مجتمع

مقدونيا: 14 قتيلاً بحريق مستشفى لمرضى كورونا

أعلنت سلطات مقدونيا الشمالية الخميس مقتل 14 شخصاً في حريق عنيف اندلع على أثر انفجار في وحدة لمعالجة مصابين بكوفيد-19، موضحة أن تحقيقات تجري لمعرفة ما إذا كان هناك المزيد من الضحايا. وكان فينكو فيليبتشي وزير الصحّة في هذا البلد الواقع في منطقة البلقان تحدث ليل الأربعاء الخميس عن مقتل عشرة أشخاص في الحريق الذي وقع في تيتوفو بشمال غرب البلاد. لكن النيابة العامة ذكرت في بيان الخميس أنها أمرت بتشريح جثث 14 شخصا لقوا حتفهم في الحريق، مشيرة إلى أن التحقيقات مستمرة. (فرانس برس)

أميركا: ارتفاع عدد ضحايا إعصار «إيدا» إلى 26 قتيلاً

ارتفع عدد القتلى في ولاية لويزيانا الأميركية من إعصار «إيدا» إلى 26 يوم الأربعاء، بعد أن أعلن مسؤولو الصحة عن 11 حالة وفاة إضافية في مدينة نيو أورلينز، معظمهم من كبار السن لقوا حتفهم بسبب الحرارة المرتفعة. وجاء الإعلان بمثابة أنباء قاتمة وسط مؤشرات على عودة المدينة إلى طبيعتها مع استعادة الكهرباء بالكامل تقريباً ورفع حظر التجول الليلي. وبينما كانت نيو أورلينز تتعافى بشكل عام من العاصفة، ظل مئات الآلاف من الأشخاص خارج المدينة دون كهرباء. (أسوشييتد برس)

أميركا: إزالة نصب يرمز للعبودية

بعد سنوات عدة من التوتّر الناجم عن ماضي العبودية في الولايات المتحدة، أزيل تمثال ضخم لقائد قوات الجنوب خلال الحرب الأهلية في ولاية فرجينيا روبرت لي، كان يعتبر أهم نصب يشكل رمزاً عنصرياً في البلاد. وأنزل التمثال الذي أقيم منذ أكثر من 130 عاماً على قاعدة يبلغ ارتفاعها 12 متراً، بواسطة رافعة في ريتشموند العاصمة السابقة للانفصاليين خلال الحرب الأهلية التي امتدت من 1861 إلى 1865. وتجمع مئات الأشخاص ليتابعوا الحدث من بعيد. ولوح البعض بقبضاتهم وأطلقوا نكات وهتافات عندما انتزع التمثال البرونزي الهائل الذي نحته الفنان الفرنسي أنتونان ميرسييه عن قاعدتها. وكان لي قد حارب مع الولايات الجنوبية ضد ولايات الشمال التي كانت قد ألغت العبودية. وقال المسؤول النقابي المحلي محمد عبد الرحمن، إن إزالة التمثال «تمحو وصمة عار في تاريخ فرجينيا وتاريخ أميركا». وفي وقت أزيل الكثير من نصب الكونفدرالية في جميع أنحاء البلاد مؤخراً من دون ضجة، وفي منتصف الليل أحياناً، بضغط من حركة «حياة السود مهمة»، حرص الحاكم الديمقراطي لولاية فيرجينيا رالف نورثام، أن يكون لهذه الخطوة طابع وطني. ويعتبر جزء كبير من الأميركيين النصب التذكارية التي تكرم روبرت لي وشخصيات أخرى في الولايات الجنوبية، رموزاً عنصرية بينما يرى آخرون أنها جزء من إرثهم التاريخي.

(فرانس برس)

(جون ماكدونيل/ Getty)

تونس: استعدادات لـ«هجمة» الفيضانات

تونس ـ **مريم الناصري**

مع انطلاق كل فصل خريف، وتحديداً خلال مطلع سبتمبر/ أيلول الذي يشهد هطول كميات كبيرة من الأمطار وتساقط لحبات البَرَد في مناطق عدة، يتخوف التونسيون من الفيضانات التي ألحقت خسائر مادية كبيرة بفلاحين وأصحاب متاجر وسكان خلال السنوات الأخيرة، وأدت إلى انقطاع الكهرباء وانهيار الجسور، كما تسببت في خسائر بشرية خصوصاً في الريف.

لكن الخوف من الفيضانات لا يؤرق فقط حياة سكان المحافظات الداخلية أو الريفية، بل يشمل أولئك في كل المناطق التي لم تستثنها الكوارث في السنوات الأخيرة، علماً أن المعهد الوطني للرصد الجوي يُعلن عادة في سبتمبر/ أيلول هطول كميات كبيرة من الأمطار ترافق مع تساقط البَرَد في مناطق عدة، كما يطلق خبراء الرصد الجوي تحذيرات مستمرة من مواجهة موسم شتوي ممطر يشمل إلى تونس بلداناً عدة في منطقة البحر الأبيض المتوسط، خصوصاً خلال سبتمبر/ أيلول وأكتوبر/ تشرين الأول.

وتدفع تحذيرات معهد الرصد الجوي إدارات رسمية تعمل في شكل متداخل، على غرار وزارة التجهيز ووزارة الفلاحة ووزارة البيئة، إلى عقد اجتماعات للاتفاق على التدابير التي يجب أن تتخذ للاستعداد للفيضانات وتنفيذ التدخلات المسبقة قبل انطلاق موسم الأمطار، وتحديد مهمات كل إدارة وفق صلاحياتها وإمكاناتها.

ويترافق ذلك مع انطلاق استعدادات لجان مواجهة الكوارث في مناطق عدة بدءاً من سبتمبر/ أيلول للفيضانات، من خلال مجموعة إجراءات بينها تنظيف الأودية ومجاري مياه الصرف الصحي ورفع الأتربة من الطرقات، وتجهيز المعدات المتوفرة وصيانتها للقيام بالتدخلات العاجلة.

وباشرت الإدارات المعنية خلال الفترة الأخيرة المعاينات الميدانية للطرق التي تشهد تجمع كميات كبيرة من مياه الأمطار، وذلك بالتنسيق مع البلديات وهيئات الحماية المدنية. وتفقد مسؤولوها سدوداً وبحيرات جبلية، وعاينوا حال الطرق والجسور، خصوصاً تلك التي تتقاطع مع أودية، وتشهد انهيارات بسبب قوة مياه الأمطار. كما نفذت لجان مواجهة الكوارث تدريبات على مهمات التدخل السريع لاحتواء مخاطر الفيضانات وتدفق كميات كبيرة من المياه إلى أحياء سكنية، واعتماد استراتيجيات في إنقاذ المنازل من تسرب المياه، واستعمال التجهيزات الجديدة الخاصة بالتدخل في مثل هذه الحالات.

وأكدت وزارة التجهيز والإسكان والبنية التحتية أنها رصدت، خلال الأشهر الستة الأول من عام 2021، نحو 7 ملايين دولار لصيانة مساحة 1560 كيلومترا من قنوات المياه، ودعم وترميم 640 منشأة أخرى و75 هكتاراً من أحواض تجميع المياه، من أجل الوقاية من الفيضانات.

وفي 12 أغسطس/ آب الماضي، دعا الرئيس قيس سعيد، إثر اجتماع عقده مع أعضاء اللجنة الوطنية لمواجهة الكوارث والمسؤول المكلف تسيير شؤون وزارة الداخلية رضا غرسلاوي، إلى ضرورة الاستعداد الجيد لموسم الأمطار والفيضانات، وتنفيذ تحركات استباقية سريعة لتنظيف السدود ومجاري الأودية وشبكات الصرف الصحي. كما تفقد وزير التجهيز والإسكان والبنية التحتية والشؤون المحلية والبيئة بالنيابة كمال الدوخ مجموعة مشاريع لحماية المدن من الفيضانات، ودعا إلى إنجاز مشاريع لحماية المدن من الفيضانات، وتطبيق حلول عاجلة استعداداً لموسم أمطار الخريف.

ويبلغ أحد أعضاء لجنة مجابهة الكوارث، محسن بن كرم، «العربي الجديد» أن «اللجان باشرت بالتنسيق مع البلديات ووزارة البيئة منذ أكثر من أسبوعين، معاينة أودية وتنظيفها من الأتربة والأوساخ، وعاينت طرقاً عدة تنقطع سبلها عادة بتأثير هطول كميات كبيرة من الأمطار، ورفعت تقارير لوزارة التجهيز عن حالة كل منها تمهيداً للاستعجال في تنفيذ أعمال الصيانة المطلوبة، وبينها لجسور تشهد توقف حركة العبور وانهيارات. ويجري تنظيف قنوات الصرف الصحي أسبوعياً، خصوصاً في الأحياء الشعبية التي تشهد ارتفاع منسوب المياه حتى بعد نزول كميات قليلة من الأمطار».

ورغم الاستعدادات التي تقوم بها لجان مواجهة الكوارث في مناطق عدة سنوياً، تتعرض مناطق لأضرار بالغة بعد نزول كميات كبيرة من الأمطار، خصوصاً تلك في الريف، علماً أن تدخلات سابقة لم تمنع تضرر مناطق شعبية جراء الأمطار.

قنوات صرف قديمة

يقول عبد الرحمن غالي، أحد سكان منطقة الزهور في تونس العاصمة التي تشهد مشكلات كبيرة مطلع كل موسم شتاء، لـ «العربي الجديد» إن «ديوان التطهير ينظف مع حلول سبتمبر بالوعات الصرف الصحي. لكن هطول الأمطار أكثر من نصف ساعة يتسبب في تسكير طرق، لأنّ قنوات الصرف الصحي قديمة جداً».

تحقيق

تعليم لبنان عام دراسي مجهول المصير

يقترب العام الدراسي الجديد في لبنان من الانطلاق وسط أزمات اقتصادية ومعيشية قد تجعل الكثير من الاهل غير قادرين على الاستمرار في تامين الاقساط، في وقت تسعى مدارس إلى زيادة ارباحها. وما زال الاساتذة ينتظرون الفرج

بيروت ـ **ريتا الجقال**

بدأت ترد إلى الأهالي رسائل نصية من إدارات المدارس في لبنان، تفيد فيها بعض الرسوم التعليمية والنقليات والتعديلات التي طرأت بذريعة «غلاء أعباء الحياة»، في حين أنّ مصير العام الدراسي الجديد الذي يتمسك به وزير التربية والتعليم في حكومة تصريف الأعمال طارق المجذوب لا يزال ضبابياً، وهناك شبه استحالة في انطلاقته منتصف الشهر الجاري لأسباب عدة تتعلق بالأزمات الاقتصادية والمعيشية والمحروقات واعتصام الأساتذة وتلويح المعلمين بالمقاطعة.

وابلغ عددٌ من الأهالي «العربي الجديد» بأنّ الارتفاع في الأسعار هذا العام تجاوز 30 في المائة، وشمل في المدارس الخاصة رسوم التسجيل للتلامذة الجُدد، ورسم إعادة التسجيل، والقرطاسية، فيما تمثلت الزيادة الأكبر برسوم النقليات الشهرية حيث راوحت ما بين 400 ألف و500 ألف (ما بين 20 دولاراً و26 دولاراً بحسب سعر صرف الدولار في السوق السوداء) إلى المليون ليرة لبنانية (نحو 52 دولاراً بحسب سعر صرف الدولار في السوق السوداء) في الشهر الواحد، بينما كانت هذه المبالغ تلامس هذا الحاجز في السنة ككل، ما يجعل رسوم النقليات وحدها تلامس أو تتجاوز الحد الأدنى للأجور الذي يساوي 675 ألف ليرة (نحو 35 دولاراً بحسب سعر صرف الدولار في السوق السوداء)، فضلاً عن أسعار الكتب التي أصبحت خيالية، ومنها ما هو مقطوع في المكتبات.

ولم تحسم أكثرية المدارس مسألة الأقساط، وأبلغت الأهالي أن الكلفة ستحدد قريباً بعد استكمال المعطيات كافة، فيما لجأ بعضها إلى رفعها بنسبة راوحت ما بين 20 إلى 30 في المائة، وأبقت الإدارات الباب مفتوحاً أمام زيادات مستقبلية تبعاً للتطورات وارتفاع الكلفة التشغيلية، وخصوصاً أن رفع الدعم على سبيل المثال قد تطوى صفحته الشهر الجاري، ما سيؤدي حكماً إلى زيادة كبيرة في أسعار المحروقات ومزيداً من الغلاء الذي يطاول مختلف القطاعات.

رانيا، وهي أم لولدين، تعمل مع زوجها في شركة خاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في بيروت، ويصل راتبهما معاً إلى نحو 8 ملايين ليرة في الشهر (أي 440 دولاراً تقريباً على أساس 18 ألف ليرة سعر صرف الدولار، علماً أن لا استقرار في السوق المتفلت)، تقول لـ«العربي الجديد»: «كنا قادرين على عيش حياة كريمة وتسجيل ولدينا في مدرسة خاصة تقدم لهما مستوى عالياً في التعليم ليُكملا لاحقاً دروسهما في الخارج، بيد أن ما نتقاضاه لم يعد يساوي شيئاً، في ظلّ تدهور قيمة العملة الوطنية والغلاء الفاحش في الأسعار، ووجدنا أنفسنا - على الرغم من أننا نعتبر ميسوري - مضطرين إلى الانتقال من مدرسة خاصة إلى أخرى أقل مستوى، وفضلنا عدم نقل الطفلين إلى مدرسة رسمية، نظراً للتخبّط الذي تعاني منه والضبابية الذي يطاول مصيرها وغير ذلك من الأسباب».

من جهتها، تقول جويل، وهي ربة منزل يتقاضى زوجها، وهو محاسب، 3 ملايين ليرة (نحو 157 دولاراً) شهرياً: «اتخذنا القرار بنقل ولدنا من مدرسته الخاصة إلى مدرسة رسمية، لأن الراتب لا يكفي لتسديد أبسط الرسوم التعليمية والنقليات. فكيف بالأحرى سيغطي كلفة الأقساط؟ هذا إذا لم نتطرق إلى المصروف، والإنترنت، والكهرباء، فضلاً عن اشتراك المولد الكهربائي الذي وصل إلى مليون ليرة لبنانية في مقابل 5 أمبير، ومن المرجح ارتفاعه في ظلّ اقتراب رفع الدعم عن المحروقات. حتى الراتب لا يكفي لشراء أبسط المواد الغذائية الأساسية والمياه، ولا يكفي لتغطية أي فاتورة استشفائية. مجرد التفكير في أرقام المصاريف والمدفوعات بات عبئاً بحدّ ذاته».

تراكم الأرباح

في السياق، تؤكد رئيسة اتحاد لجان الأهل وأولياء الأمور في المدارس الخاصة في لبنان لمى الطويل، لـ«العربي الجديد»، أن «أي زيادة على الأقساط هي غير قانونية وتستوجب أصلاً قانونياً حتى إن تلك التي طرأت على النقليات غير مقبولة أبداً، وعلى الدولة دعم المحروقات، وهذا ما طالبنا به وزير التربية صراحة في كتاب قبل انطلاق العام الدراسي». وتلفت الطويل إلى أنه «قد يكون هناك مدارس متعثرة، لكن عليها الكشف عن حساباتها وإظهار أنها لم تراكم الأرباح خلال الأعوام الماضية، على الرغم من أن الأمين العام للمدارس الكاثوليكية الأب يوسف نصر، طالب المصارف بالإفراج عن أموالهم، ما يعني أنهم يراكمون الأرباح، وهذه مخالفة قانونية. وكل تراكم يفترض أن يعود إلى الأهل، وهو ما لم يحصل. من هنا، دائماً ما نؤكد أهمية الكشف عن حسابات المدارس لتحقيق الشفافية المالية التي تساعد القطاع ككل والأهالي الذين لا يجوز رمي الانهيار عليهم وتحميلهم أعباء إضافية، هم الذين يرزحون تحت وطأة أسوأ أزمة اقتصادية ومعيشية، ويواجهون شبح البطالة والفقر والجوع». وتقول الطويل: «هناك إدارات متعاونة مع لجان الأهل، وتتساهل لناحية ترك حرية الاختيار لهم لشراء الزي المدرسي الجديد أو الإبقاء على القديم أو إلباس أولادهم قميصاً وبنطالاً باللون المعتمد من قبل المدرسة، وكذلك الأمر بالنسبة إلى الكتب وإتاحة المجال أمام جمع الكتب المستعملة واستبدالها بين الأهل. في المقابل، تبغي بعض المدارس الربح، وقد رفعت أقساطها، ومنها بالدولار والبورو، مع إلزامية الدفع بإحدى هاتين العملتين. نحن للأسف الحلقة الأضعف».

ولا تخفي الطويل خوفها على العام الدراسي، سواء على صعيد أزمة المحروقات أو تحركات الأساتذة والمعلمين، علماً بأن الاتحاد اقترح استخدام هؤلاء النقل المدرسي، وهو ما سيوفر عليهم كثيراً. وتحذر من أن الكثير من العائلات مهمشة ولا ينظر إلى وضعها، وعلى المعنيين، وعلى رأسهم رئيس الجمهورية، الدعوة إلى مؤتمر تربوي طارئ للاستماع إلى الأهالي والوقوف عند وضعهم، وتشكيل مجالس تحكيمية تربوية وقضاء مختص بحماية حقوق الأهل.

تسرّب

من جهته، يحذّر عضو اللجنة الفاعلة للأساتذة المُستعان بهم في التعليم الأساسي والثانوي حسن سرحان، من صعوبة العام الدراسي وانعكاساته الخطيرة على صعيد تهديد الأمن الاجتماعي والتفكك الأسري وغير ذلك من تداعيات، لافتاً إلى أن «الوضع ضبابي جداً وبدأنا نسمع شهادات أهالي يفكرون جدياً في إخراج أولادهم من المدارس نهائياً ودفعهم نحو مهنٍ حرّة أو تعلّم مصلحة».

ويقول سرحان: «الوضع التربوي في لبنان إلى تراجع كبير. حتى إن تجربة التعلم عن بعد لم تنفع، ولا يمكن الركون إليها من جديد، ولا سيما في ظلّ انقطاع التيار الكهربائي وارتفاع تعرفة المولدات الخاصة والإنترنت، وعدم قدرة الكثير من الأهالي على شراء الحاسوب المحمول، وقد رصدنا العام الماضي ثلاثة أولاد مثلاً يدرسون على هاتف خلوي واحد». ومن العوامل الأخرى التي يستند إليها سرحان لتوصيف خطورة الوضع، «الإقفال المتراكم لأسباب عدة سواء صحياً، أو نتيجة التظاهرات والتحركات المطلبية، ومنح الإفادات للطلاب». يضيف أن «ما حصل هذا العام أشبه بالنجاح بالتزكية بالنسبة إلى غالبية الطلاب، نظراً إلى سهولة الامتحانات، عدا عن النجاح بالواسطة والمحسوبيات الحزبية، وهذه كلها تنعكس كارثياً على المستوى التعليمي والثقافي والتربوي».

ويرى سرحان أن «وزير التربية في حكومة تصريف الأعمال طارق المجذوب، المصمم على بدء العام الدراسي منتصف الشهر الجاري، ومن معه من فريق، لا يحاكون ما يحصل على أرض الواقع من تضخم وغلاء فاحش ووضع اقتصادي مترد، ويتخذون القرارات وهم في برجهم المشيد العالي او على قياس أهالي من الطبقة الغنية قد لا يمثلون 5 في المائة، وهم يتقاضون رواتب فوق العشرة ملايين ليرة (نحو 526 دولاراً)».

ويتوقف سرحان عند طلب السلطات المعنية في لبنان مساعدة الدول المانحة للقطاع التربوي، في حين أن «التجارب لم تكن مشجعة والشفافية غائبة تماماً والنهب والمناورات التي طاولت المساعدات المخصصة للاجئين السوريين كانت فاضحة، فضلاً عن أن مدارس خاصة وفرنكوفونية حازت مساعدات كثيرة ولا تزال تسلك مسار زيادة الأسعار»، معتبراً أن «الدولة في لبنان تمعن في إهمال الوضع التربوي وتدمير جيل بأكمله، وتريد أن تنقذ البلد على ظهر الأساتذة».

ويستمر تحرك هيئة التنسيق النقابية، ومعها المجلس التنفيذي لنقابة المعلمين، فكان الموعد أول من أمس مع ما سُمي «يوم الغضب» أمام وزارة التربية للمطالبة برفع رواتب الأساتذة والمعلمين وتأمين بدل الانتقال، وإلا فسيقاطعون التدريس والتعليم الحضوري في المدارس.

من اعتصام الأساتذة (حسين بيضون)

30
في المائة هي نسبة الارتفاع في الاسعار التي اعتمدتها بعض المدارس الخاصة وشملت رسوم التسجيل

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

النزوح يفاقم أزمة السكن في ليبيا

أزمة السكن الحالية في ليبيا تتأثر بالنزوح إلى المدن الكبرى تحديداً، وعدم استكمال عدد كبير من المشاريع التي كانت قد دُشنت قبل اندلاع الثورة عام 2011

طرابلس ـ **العربي الجديد**

تعاني العاصمة طرابلس ومدن أخرى في ليبيا، بينها بنغازي ومصراتة والزاوية، من كثافة كبيرة في عدد السكان بتأثير موجات النزوح التي شهدتها البلاد خلال الحروب المتتالية، ورفع ذلك قيمة إيجارات البيوت، وخلق أزمة سكن حقيقية لم تنجح السلطات في وضع تصورات للتغلب عليها. وقد طاولت حروب المتنافسين على السلطة التي استمرت عشر سنوات غالبية مناطق البلاد، خصوصاً تلك الجنوبية التي غادرتها نسبة كبيرة من السكان، ليس بسبب العمليات العسكرية فقط، بل بسبب فقدانها مقومات الحياة وسط أزمات انقطاع الكهرباء وغلاء الأسعار وافتقاد الوقود والأمن. ورغم أن الجبهات هدأت، وانتقل التنافس بين المتصارعين إلى ساحات السياسة، لا يزال عدد من نازحي مناطق الجنوب يقيم في بيوت بالإيجار في أحياء تقع جنوب شرقي طرابلس، وقد تحولت هذه البيوت إلى تجمعات تضمّ سكاناً من مناطق محددة. أم أمينة، وهي أرملة منذ عام 2013 لديها ثلاثة أطفال وتسكن في حيّ بالخير وسط العاصمة طرابلس، لم تستطع مواصلة العيش في بيت استأجرته قبل 7 سنوات، لأن صاحبه رفع قيمة الإيجار مرات بحجة التجاوب مع موجة ارتفاع أسعار العقارات المرتبطة بلجوء نازحين الى المدن الكبرى. وهكذا، انتقلت أم أمينة مع أطفالها الثلاثة إلى منطقة القريولي شرقي طرابلس، ومكثت في بيت صغير يتناسب مع دخلها الشهري. تقول لـ«العربي الجديد»: «لم أحصل على إعانات من متبرعين أو جمعيات خيرية تساعدني في مواجهة ارتفاع إيجار البيت الذي أقمت فيه، ثم لم أستطع مواصلة مواجهة ارتفاع الأسعار». ويتجاوز عدد سكان ليبيا الستة ملايين، فيما توضح الباحثة الاجتماعية حسنية الشيخ في حديثها لـ «العربي الجديد» أن «الليبيين يتركزون في المدن الكبرى، إذ يقطن في طرابلس حوالى مليونين ونصف مليون، وبنغازي حوالى مليون، ويتوزع آخرون بين مدينتي مصراتة والزاوية، وعدد أقل على مناطق أخرى». وتؤكد الشيخ أن ليبيا تعاني من أزمة سكن منذ عقود، تفاقمت في شكل كبير خلال السنوات الأخيرة بسبب الحروب وموجهات النزوح التي نتجت منها. وفي خلفيات الأزمة، أوضحت الشيخ أن مشاريع التنمية الخاصة بإنشاء وحدات سكنية توقفت منذ سبعينيات القرن العشرين، قبل أن تستأنف في منتصف العقد الماضي عبر إطلاق مشاريع تضمنت بناء آلاف الوحدات السكنية، خصوصاً في المدن الكبرى، لكن أي منها لم ينجز. وتذكّر بمهاجمة أهالي بعض المشاريع السكنية غير المكتملة خلال ثورة فبراير/ شباط 2011. وتقول: «بمجرد أن شعر الناس بضعف النظام، اقتحموا هذه المشاريع، ونقلوا أغراضهم إليها للسكن فيها، رغم أن أعمال بنائها لم تكن قد اكتملت. وبدل ذلك على أن البلاد عانت من أزمة سكن منذ عقود». وتحذر الشيخ من مخاطر تآزم ملف السكن: «فغوضى الحرب والتشتّت أعطت السلطات ذريعة لغضّ النظر عن الأزمة، لكن انتهاء الحرب واتجاهها إلى استقرار نسبي سيفجر القضية قريباً».

وفي يوليو/ تموز الماضي، التقى وزير الشباب فتح الله الزني رجال أعمال من دول عدة لبحث إمكان تجنب أزمة السكن، وذلك بالتزامن مع درس وزارته آليات لتنفيذ نماذج سكنية اقتصادية للشباب، بينها إنشاء مدينة رقمية ذكية لهم بهدف تخفيف أزمة السكن الخانقة. من جهته، يسخر المسؤول في الجهاز الحكومي لتنفيذ مشاريع الإسكان ربيع الهوني، في حديثه لـ «العربي الجديد» من هذه المشاريع، ويصفها بأنها «شطحات تفكير، خصوصاً أن الحديث عن المدن الذكية لا يزال في مرحلة بعيدة عن واقع ليبيا الذي يتطلب حلولاً عاجلة لأزمة السكن». يضيف أن آلاف النازحين لم يستطيعوا العودة إلى مساكنهم المتضررة من الحرب جنوبي طرابلس، وهناك أيضاً مئات من الأسر المهجرة من مدنها قسراً قد يفترش أفرادها الأرض ويتغطون بالسماء إذا استمرت أزمة سكنهم». ورغم إطلاق رئيس الوزراء عبد الحميد الدبيبة مبادرة لإنشاء صندوق لدعم الزواج مع تخصيص أكثر من مليار دينار ليبي (220 مليون دولار)، لم تظهر القرارات التالية للحكومة جدّية في معالجة أزمة سكن الشباب المتزوجين الجدد.

ودشن الدبيبة أخيراً التطبيق الإلكتروني للتقدم لنيل منحة دعم الزواج، من دون أن يوضح كيفية توفير سكن للأسر الجديدة. وأفادت وزارة الشباب بأن الزني التقى مدير مصرف الادخار لمناقشة سبل منح الشباب قروضاً لبناء مساكن جديدة، فيما لم تتحدث عن بدء المشاريع. ويحذر الهوني من النتائج العكسية لتقديم قروض زواج من دون حل أزمة السكن، «ما يعني أننا أمام موجة جديدة لارتفاع الإيجارات، لذا نطالب الحكومة بإطلاق البرامج الخاص بالتنمية المكانية، علماً أن البحث في جذور الأزمة يؤكد أن من ترك منزله ونزح بسبب الحرب وجد في آخرى إمكانات للعيش، لذا سيشجعهم توفير الظروف المعيشية في المناطق البعيدة على العودة الى مناطقهم. ومن الضروري استكمال المشاريع السكنية المتوقفة منذ عشر سنوات».

مشروع عمراني متوقف في طرابلس (محمود تركية/ فرانس برس)

النزوح فاقم أزمة السكن في البلاد (محمود تركية/ فرانس برس)

ما من محاكاة لما يحصل على ارض الواقع من تضخم وغلاء فاحش

يواصل المسؤولون اتخاذ قرارات تصبّ في عدم إنصاف المعلمين

الجزائر تخشى تراجع مستوى الجامعات

قرار وزارة التربية الوطنية في الجزائر تخفيض نسبة النجاح في البكالوريا أثار مخاوف التربويين من تأثيره على مستوى الجامعات ومستقبل الطلاب المهني، آملين الا يتحول الاستثناء الى قاعدة

الجزائر ـ **فتيحة زماموش**

مع بدء تسجيل الطلّاب الناجحين في امتحانات شهادة الثانوية العامة في نيلها بمعدّل منخفض جداً. في المقابل، يرى أساتذة وخبراء في القطاع التربوي أن للأمر تأثيراً على أهمية الشهادة التي ظلّت لسنوات طويلة بمثابة حلم للآلاف، تتطلب جهداً كبيراً كعتبة يجتازها الأكفأ والأقدر للوصول إلى الجامعة. وتقول عضوة الجمعية الوطنية لأولياء التلاميذ فيروز بن موسى إن العام الدراسي المنقضي شهد ظروفاً استثنائية، ما أدى إلى اعتماد المناوبة وتقليص الحصص الدراسية وغيرها، الأمر الذي أثر على المستوى الدراسي برمته.

تضيف بن موسى، خلال حديثها لـ«العربي الجديد»، أن الموجة الثالثة لوباء كورونا تسبّبت في «وفاة عشرات الأساتذة وأثرت على الحالة الاجتماعية للكادر التعليمي والحالة النّفسية للمعلمين والتلاميذ في شهادة الثانوية العامة منح الفرصة للكثير من التلاميذ بالحصول على شهادة الثانوية العامة، بعد تسهيلات الحكومة لأمر تأثيراً على أهمية الشهادة التي ظلّت لسنوات طويلة بمثابة حلم للآلاف، تتطلب جهداً كبيراً كعتبة يجتازها الأكفأ والأقدر للوصول إلى الجامعة. وتقول عضوة الجمعية الوطنية لأولياء التلاميذ فيروز بن موسى إن العام الدراسي المنقضي شهد ظروفاً استثنائية، ما أدى إلى اعتماد المناوبة وتقليص الحصص الدراسية وغيرها، الأمر الذي أثر على المستوى الدراسي برمته.

تضيف بن موسى، خلال حديثها لـ«العربي الجديد»، أن الموجة الثالثة لوباء كورونا تسبّبت في «وفاة عشرات الأساتذة وأثرت على الحالة الاجتماعية للكادر التعليمي والحالة النّفسية للمعلمين والتلاميذ على حد سواء، خصوصاً تلاميذ الثانوية العامة». وترى أن تقليص معدّل البكالوريا إلى ما دون العشرة من عشرين، هو «هُروب نحو الأمام إن لم يكن انحداراً في مستوى الشهادة. فالعبرة ليست بنسبة النجاح من خلال الإحصائيات وأرقام الناجحين، بل في مستوى النتائج». ونبّهت العديد من النقابات التربوية في الجزائر بهذه الخطوة التي جاءت في خضم ظروف استثنائية، معتبرة الأمر استسهالاً للنجاح. ويقول الممثل التربوي لأساتذة المجلس الوطني عبد الله ذراع، إن هذا التقييم لا يحفز التلاميذ على الاجتهاد في التحصيل الدراسي والتنافس في ما بينهم. ويقول لـ «العربي الجديد» إن «مطلب التلاميذ منذ سنتين هو خفض معدل النجاح بسبب الظروف الصحية، معرباً عن خوفه بأن «تصبح الحالة الاستثنائية قاعدة».

ويرى العديد من الأساتذة أن تكريس الشعبوية سيؤدي إلى خفض معدّلات النجاح في البكالوريا مستقبلاً. في هذا السياق، تشدد أساتذة الرياضيات نادية خزار على أهمية الإبقاء على معدل 10 من عشرين للنّجاح، موضحة أنّ «نيل ورقة العبور إلى الجامعة بهذا القرار الاستثنائي هو خطوة نحو خفض مستوى التحصيل الجامعي». وتقول إن ارتفاع أعداد الناجحين على حساب الأماكن المتوفرة في مختلف الكليات والمدارس العليا يجعل مهمّة الأساتذة صعبة مقارنة بالكمّ الهائل للوافدين الجدد إلى الجامعات.

من جهته، يرى أستاذ الأدب العربي حمزة خضراوي أن القرار جاء مراعاة للظروف الاستثنائية التي شهدها العام الدراسي، إذ لم تكن الظروف سهلة مع الموجة الثانية للوباء. وتأخر العام الدراسي حتى شهر نوفمبر/ تشرين الثاني 2020، الأمر الذي أدى إلى تقليص العام الدراسي. ويقول لـ «العربي الجديد»: «لا يجب أن يتحوّل هذا المعدّل إلى مطلب شرعي للتلاميذ احتجاجاً على الظروف المحيطة بالدراسة، ويؤثّر على مستوى وقيمة البكالوريا في الجزائر»، معرباً عن تخوفه من تأثيرها على الشهادة. ويقول إن ذلك «يشجّع بعض التلاميذ خلال السنوات المقبلة على التهاون ما دامت السلطات تأخذ في الاعتبار الظروف المحيطة بالامتحان المصيري، وبالتالي بإمكانهم الحصول على شهادة البكالوريا بمعدل أقل من عشرة على عشرين».

ويرى آخرون أن خفض معدل البكالوريا سيخلق مشكلة أخرى في الجامعة، تتمثل في انعدام الفروقات بين الطلاب، الأمر الذي سيؤثر على مؤهلاتهم العلمية ومستقبلهم المهني، إذ إن وجود طالب نجح بمعدل 9,5 من عشرين لن يخلق له أي حافز للعمل وتحسين مستواه. وغالباً ما يوجه الطلاب الناجحون بالإنقاذ في البكالوريا إلى العلوم الإنسانية، والتي تعاني بالأساس من فائض كبير في سوق العمل، ومن بينها الصحافة والحقوق والعلوم الاجتماعية وغيرها. في المقابل، يشكو سوق العمل نقصاً في العديد من التخصصات التقنية والفنية، الأمر الذي يتطلب إعداد خطة بديلة لخلق التوازن، على الرغم من الظروف الصحية الطارئة وغيرها.

داخل إحدى الجامعات الجزائرية (مصعب الزويبي/ الأناضول)

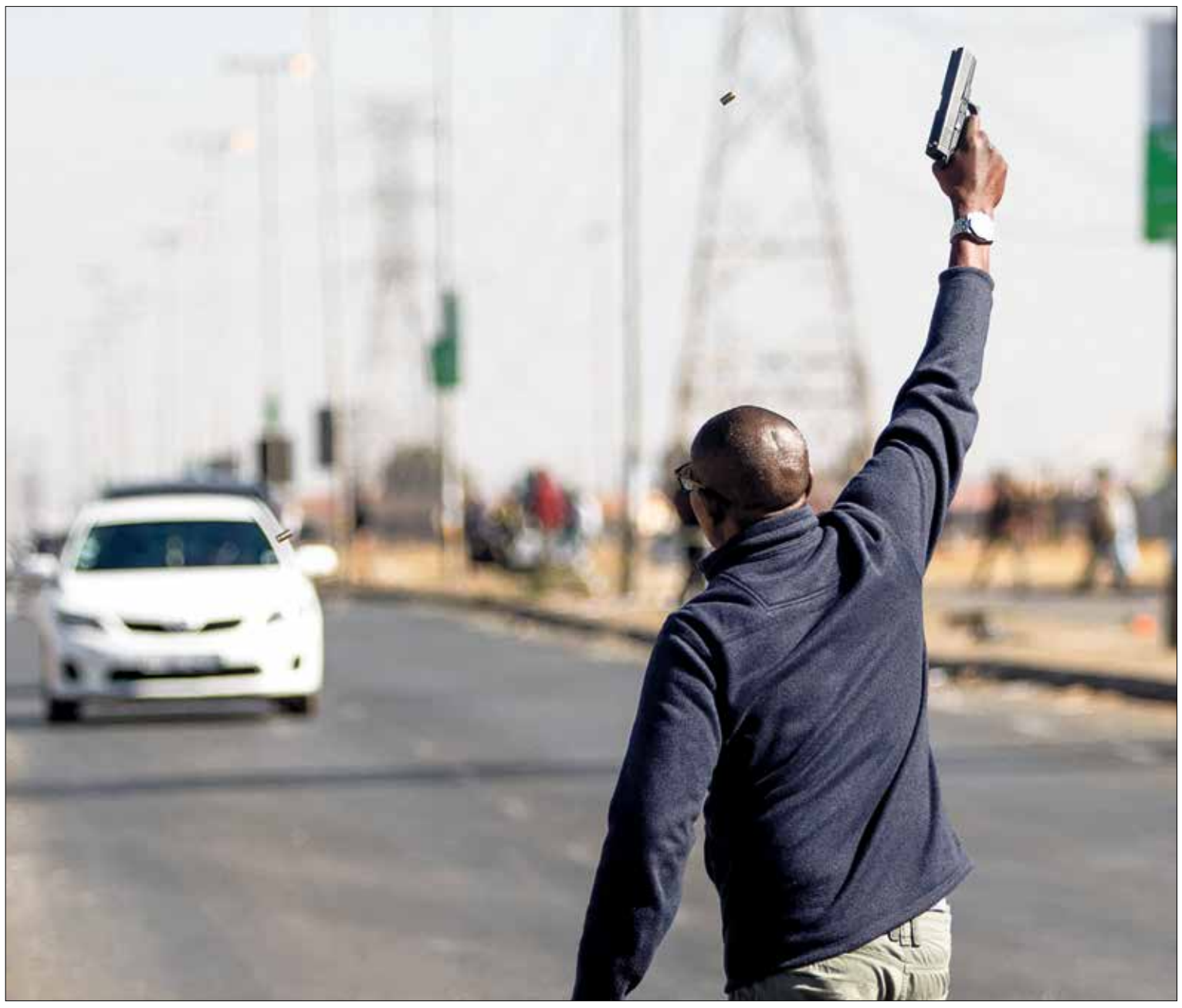

يطلق النار في شارع بجنوب افريقيا

ضد السلاح

مسار طبيعي مستهدف سياسياً

الأكيد أن المسار الطبيعي في العالم يتجه إلى رفض انتشار السلاح واستخدامه في ظل تمسك المجتمع الدولي ومنظمة الأمم المتحدة بدور أجهزة الأمن في ردع المخالفات ومرتكبي السرقات والجرائم. لكن سياسات دول كبرى تسلك أحياناً مسارات مختلفة تتعارض مع أهداف الإنسانية واحترام حقوق الأفراد والمجتمعات، وتخلق بؤر انفلات تجعل السلاح في متناول أفراد عاديين، ومن مختلف الأعمار، حيث يباع أيضاً في أسواق شعبية.

في أفغانستان، أعادت سيطرة حركة «طالبان» على البلاد أخيراً حركة بيع السلاح للعامة في الأسواق الشعبية، في حين توجد منذ سنوات متاجر أسلحة في العراق تبيع أنواعاً باهظة الثمن.

وفي الولايات المتحدة، شرّعت القوانين دائماً اقتناء السلاح الفردي، لكن أنصار الرئيس الجمهوري السابق دونالد ترامب باتوا أكثر ظهوراً بها في الشوارع، في استعراض للقوة أمام الديموقراطيين، في حين لم تثمر أي جهود سياسية في تقليص عدد قتلى السلاح، بتأثير النفوذ الكبير للوبي السلاح في البلاد.

ويشير خبراء إلى أن صرف جزء صغير من أموال تجارة السلاح يكفي لحل مشكلات الفقر والبطالة في العالم.

ويقدرون حجم تجارة السلاح بعشرات المليارات سنوياً.

وتؤكد تقارير أن ثلث مبيعات السلاح في العالم تتم لحساب دول في الشرق الأوسط الذي يعاني من أزمات وحروب كثيرة. وتعتبر السعودية في مقدمة الدول التي تشتري أسلحة، فيما تزيد الميزانية العسكرية الأميركية عن 750 مليار دولار.

(العربي الجديد)

(الصور: فرانس برس)

مسلح مؤيد لترامب في تكساس

مستوطنون يهود بسلاحهم قرب نابلس

طفل يحمل رشاشاً داخل مقبرة في صنعاء

مسيرة ضد السلاح في البرازيل

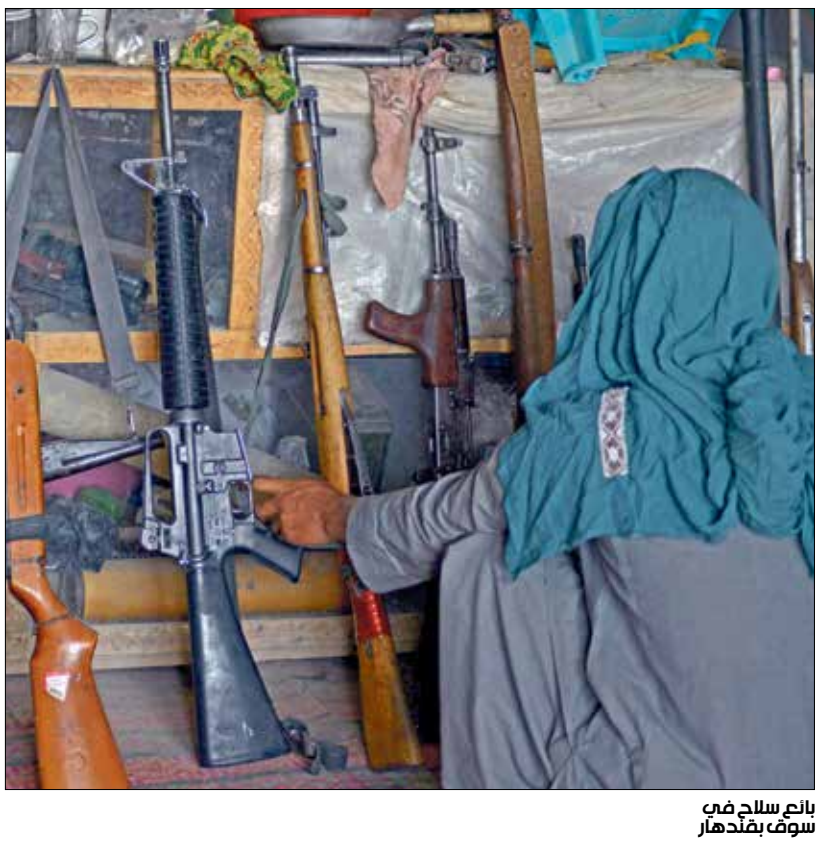

بائع سلاح في سوق بقندهار

متجر أسلحة في النجف